محاولة تقييم أداء التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990- 2008)

الأستاذ: يمينة كواحلة الأستاذ الدكتور: خير الدين معطى الله
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير/ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة البليدة جامعة قالمة

الملخـــص:

يعتبر موضوع التمويل الخارجي من المواضيع ذات الأهمية البالغة في العلاقات الاقتصادية الدولية والتي شغلت بال الكثير من الاقتصاديين نظرا للدور الذي يلعبه كمكمل للموارد المحلية وتمويل عملية التنمية الاقتصادية.

والجزائر من الدول النامية التي عانت عجزا في مواردها الذاتية ولغرض تغطية هذا العجز لجأت لطلب التمويل الخارجي وفي هذا الصدد عرفت أكثر من مصدر تمويلي وبصفة خاصة القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر ولغرض تسليط الضوء على أثر هذا التمويل على الاقتصاد الجزائري في فترة التحرير تم اختيار مجموعة من المؤشرات للقيام بعملية التقييم.

المقدمـــة:

حظي موضوع التمويل الخارجي باهتمام الاقتصاديين التقليديين والمحدثين فالإنسان منذ نشأته وهو يسعى إلى تحقيق مستوى معيشي أفضل وما دام هناك تفاوت قائم بين البلدان النامية والمتقدمة رغم كافة الشعارات التي تنادي بها مختلف المؤتمرات منها الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة حول ما يسمى" التنمية" غير أنه نجد أن الدول المتقدمة استطاعت أن تحقق مستويات معيشة مرتفعة على غرار الدول النامية التي لا زالت تتخبط في قيود التخلف والتبعية الشيء الذي يحتم عليها الاستنجاد بالدول المتقدمة لتحقيق أهداف التنمية والتي تحتاج إلى عمليات تنموية طويلة المدى وتستلزم موارد تمويلية ضخمة هذه الموارد قد تكون داخلية وقد تكون خارجية (قروض خارجية، استثمار أجنبي مباشر) نتيجة عدم كفاية الموارد المحلية.

وتوجد علاقة وثيقة بين مستوى المدخرات المحلية ومستوى التمويل الخارجي المطلوب فكلما كان مستوى الادخار المحلي ضئيلا بالقياس إلى مستوى الاستثمارات المطلوبة كلما زادت الحاجة إلى التمويل الخارجي والعكس صحيح.

والدول النامية بصفة عامة تعاني من نقص المورد الداخلي فقد أثبتت الدراسات النظرية عن الادخار الداخلي فـــي البلاد النامية أنه ضئيلا جدا إذا قيس باحتياجات تلك البلاد لرؤوس الأموال الشيء الذي يحتم عليها الاعتماد على مصادر خارجية لتمويل حاجات التنمية المتزايدة.

والجزائر من بين الدول التي عانت نقصا في مواردها الذاتية منذ حصولها على الاستقلال وتبنيها لبرامج تنموية طموحة حيث اقتصر الاعتماد في البداية على القروض الخارجية ومع تقدم عقد التسعينات زاد توجهها نحو

تطبيق سياسة الباب المفتوح على الاستثمار الأجنبي المباشر إدراكا منها لأهميته في عملية التنمية الاقتصادية.

ولغرض تعقب وتحليل أثر الاعتماد على التمويل الخارجي كمصدر تمويلي للاقتصاد الجزائري يتطلب الإجابة على التساؤلات التالية:

- كيف أثر التمويل الخارجي على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟ وما مدى تحقيقه للنتائج المنتظرة منه خاصة بعد سلسلة الإصلاحات التي طبقتها؟

للإجابة على هذه الإشكالية سنتطرق إلى الأسس النظرية للحاجة إلى التمويل الخارجي ثم تشريح وضعية الاقتصاد الجزائري وصولا إلى تقييم أداء تمويله الخارجي استنادا إلى مؤشرات اقتصادية مختارة.

1 الأسس النظرية للحاجة إلى التمويل الخارجي.

تلجأ الدول النامية للتمويل الخارجي لحل مشكلة تكوين رأس المال التي غالبا ما يساهم في إحداثها ثلاثة أنواع من العجز:

- وجود عجز في المدخرات بالمعني المالي بحيث يكون معدل الميل إلى الادخار منخفضا وغير قادر على توفير أموال كافية لتمويل برنامج استثماري بالحجم المطلوب.

- وجود نقص في المدخرات بالمعنى الحقيقي حيث تكون توجهات أفراد المجتمع نحو الاستهلاك التفاخري وعدم إطلاق موارد كافية لتنفيذ الاستثمار المخطط.

وبجمع العجز الحاصل بنوعيه الحقيقي والمالي يتحدد عجز الادخار الكلي ويطلق على هذا العجز "فجوة الموارد المحلية " ويقاس حجم هذه الأخيرة بالفرق بين الموارد الاستثمارية الكلية المطلوبة خلال فترة زمنية معينة وبين المدخرات الوطنية التي يمكن تحقيقها خلال نفس الفترة.[1]

وبما أن الموارد المحلية تكون غير ملائمة لإنتاج السلع التي تتطلب درجة عالية من التطور التكنولوجي والمطلوبة لعملية التنمية تظهر حتمية التوجه إلى الخارج فإذا لم يكن هناك فائضا في ميزان المدفوعات يخصص للحصول على هذه السلع وهي الحالة السائدة غالبا في الدول النامية فان البلد يواجه عجزا في الصرف الأجنبي "الفجوة الخارجية" للتعويض عن الفجوة الأولى وهو ما يشار إليه في الأدبيات الاقتصادية بنموذج الفجوتين.[2]

يستند منطق التحليل هذا إلى حقيقة مفادها، انه إذا قصر الناتج المحلي عن توفير دخل كاف لاستخدامه في تمويل الاستهلاك وتكوين مدخرات كافية للاستثمار تظهر فجوة الموارد المحلية التي تنعكس على شكل عجز في الميزان التجاري وهذا العجز يحتاج إلى تمويل أي تدفق رؤوس الأموال من الخارج.[3]

و تستفاد أساسيات هذه الحقيقة من المعادلات التعريفية للدخل القومي التي توضح الترابط المتناظر بين الفجوتين من جهة والحاجة إلى التمويل الخارجي من جهة أخرى إذ أن:

فجوة الموارد المحلية = فجوة التجارة الخارجية = الحاجة إلى التمويل الخارجي.

فإذا نظرنا إلى الدخل بصفته الإنتاج يكون لدينا.

الدخل القومي(الناتج القومي) Y يمثل ما ينتج من السلع الاستهلاكية (C) مضافا إليها ما ينتج من سلع استثمارية(I) فضلا عن السلع التي تتجه إلى الأسواق الخارجية (X). أي $Y= C+I+X$

وإذا ما نظرنا إلى الدخل بصفته إنفاقا فان الدخل يساوي ما ينفق لشراء السلع الاستهلاكية (C) وما ينفق لشراء السلع الأجنبية (الاستيرادات) (M)

وما لا ينفق يتجه إلى الادخار(S) حيث يصبح: Y=C+S+M وعند تحقق شرط توازن الدخل فان. I + X=S+M أو M - X = I-S

وبذلك يصح القول انه إذا ظهرت فجوة ادخارية(I >S) أ ي كان الاستثمار المطلوب اكبر من الادخار المتاح فان هذا النقص في الاستثمار قد تم تلبيته من خلال نمو الاستيرادات (M > X) أي عجز الميزان التجاري الذي سيتم تمويله من خلال الاستعانة بالتمويل الخارجي.[4]

من هذا التحليل يمكن الاستنتاج أن فجوة الموارد المحلية تعطي تصورا عن حجم التمويل الخارجي الذي ينبغي تدبيره لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي إذ يصح القول انه لكل نمو مستهدف في الناتج القومي يمكن تقدير حجم التمويل الخارجي المطلوب.

ونوضح ذلك من خلال الشكل البيانـــي التالـــي.

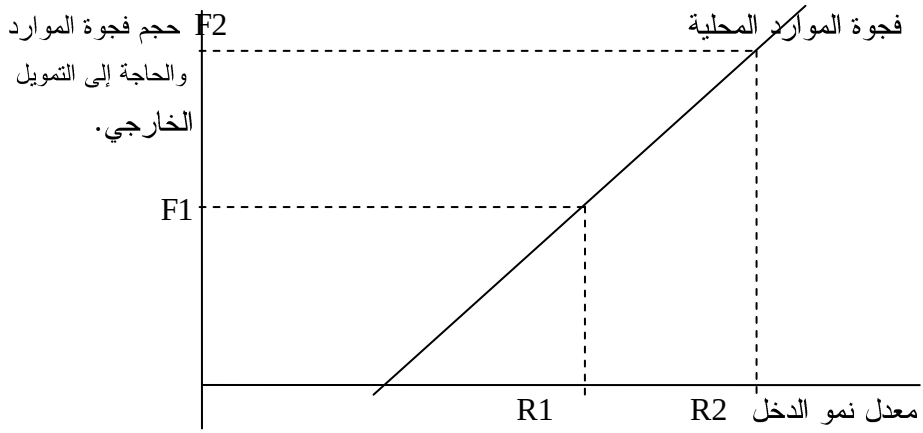

المصدر: رمزي زكي، أزمة المديونية الخارجية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص44.

حيث: R1 - R2 معدلات النمو المستهدفة.

F1 - F2 التمويل الخارجي المطلوب.

وينصح المختصون البلدان التي تلجأ إلى التمويل الأجنبي بالاهتمام بسلوك وعلاقة عدد من المتغيرات المرتبطة بالدين، حيث يجب أن تراعي هذه الدول حتي يتسنى لها تسديد مستحقاتها بدون مشاكل ألا يفوق معدل الفائدة ولا معدل نمو الدين على معدل نمو الصادرات أو الدخل حتى تستطيع تحقيق الغاية المتوخاة من الاعتماد على الخارج.

2 تشريـــح وضعية الاقتصاد الجزائري:

شهد عقد التسعينات تطورات هامة فقد تميز الوضع الاقتصادي في بداية العقد بتراجع النمو الاقتصادي بحوالي 2% وارتفاع معدل التضخم إلى نسبة 20,5% بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير وارتفاع خدمة المديونية التي بلغت نسبة 80% من حجم الصادرات سنة 1993 فانتقلت حجم خدمات الديون من 0,3 مليار دولار سنة 1970 إلى أكثر من 9 ملايير دولار سنة 1992 والى أكثر من 9,05 مليار دولار سنة 1993، هذا إضافة إلى تدهور أسعار البترول التي انخفضت من 21,07 دولار للبرميل الواحد نهاية الثمانينات إلى 20 دولار بداية التسعينات ثم إلى 17,65 دولار سنة 1993 ونتيجة لهذا التدهور انخفضت إيرادات الدولة المتحصلة من النفط من 12 مليار دولار في عقد السبعينات إلى حوالي 8,2 مليار دولار سنة 1994 مما فاقم وضعية ميزان المدفوعات مع انعدام إمكانية اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية مع انخفاض كبير في احتياطات الدولة من العملة الصعبة والتي أصبحت لا تغطي أكثر من شهرين من حاجيات الاستيراد.

في ظل هذه الظروف الصعبة اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من التدابير منها قبول إعادة الجدولة لديونها قصد تأجيل سداد الديون المستحقة ومحاولة الحصول على موارد مالية جديدة وتخفيف خدمات الديون الخارجية حيث بلغت حجم التحويلات نحو الخارج 2,9 مليار دولار سنة 1990 مقابل 2,6 مليار دولار سنة 1993 كما قامت الحكومة بإبرام عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي متضمنة إرادة الحكومة في إحداث إصلاحات عميقة للاقتصاد.

فعمليـــات إعادة الجدولة التي أنجزت فـــي الفترة الممتدة بيـــن 1994- 1995 لم تتوصل إلى مسح الديون وإنما سمحت فقط بتخفيض 50% من خدمة المديونية السنوية مع تمديد الأجل الذي تسدد الجزائر في خضمه مستحقاتها ولذلك عادت عملية تشكيل المديونية بنسب مرتفعة والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم(1) تطور حجم الدين الخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة (1991-2000)

الوحدة: مليار دولار.

السنـــوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
ديون متوسطة وطويلة الأجل	26,63	25,88	25,02	28,85	31,31	33,23	31,06	30.26	28,14	25,08
ديون قصيرة الأجل	1,23	0,79	0,70	0,63	0,25	0,42	0,16	0,21	0,17	0,173
المجمـــوع	27,87	26,67	25,72	29,48	31,57	33,65	31,22	30,47	28,3	25,26

Source: media bank, évolution de la dette extérieure de l Algérie 1999-2000.

وبحلول الألفية الثالثة تحسنت الوضعية الاقتصادية للدولة بسبب التحسن الذي عرفته أسعار النفط والذي سمح بخلق مناخ غير مسبوق لتعزيز التوازنات الكلية والمالية من خلال تكوين احتياطي من الصرف الأجنبي بلغ قيمة 143 مليار دولار سنة 2008 كما فتح لها المجال للقيام بالتسديد المسبق لديونها بعدما اتخذ قرار سنة 2004 بالتوقف عن الاقتراض حيث أصبحت الديون تعرف اتجاها تنازليا نوضحه من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم (2) تطور حجم الدين الخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة (2001-2008).

الوحدة: مليار دولار.

السنـــوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
حجم الدين	22,3	22,64	23,35	21,82	17,17	5,70	5,6	4,2

Source : CNES: état économique et social de la nation de l'année 2008, décembre 2009, p3.
- Banque d'Alger, rapport 2007, évolution économique et monétaire en Algérie, 2007, p82.

أما فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر عرف هذا الأخير انتعاشا كبيرا خلال عقد التسعينات من خلال قوانين الاستثمار المتتالية والتسهيلات التي كانت تمنح لغرض تشجيع دخول رأس المال الأجنبي للجزائر وكذا تشجيع مشاريع الشراكة فسجل بذلك ارتفاعا ملموسا فبعدما كان منعدم سنة 1995 ارتفع ليبلغ قيمة 0,507 مليار دولار سنة 1999 ثم عاود الانخفاض سنة 2000 ليصل إلى 0,432 مليار دولار رغم أن هذه السنة عرفت أعلى قيم التدفق للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم وفي سنة 2001 أصبحت الجزائر ثالث وجهة لهذا الاستثمار على المستوى الإفريقي بعد إفريقيا

الجنوبية والمغرب ونوضح تدفق هذا النوع من التمويل للاقتصاد الجزائري من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم (3) تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1995-2005).

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
حجـــم التدفـــق	00	0,27	0,26	0,501	0,507	0,438	1,196	1,065	0,634	0,88	1,08

Source: UNCTAD, world investment report2006, FDI from developing and transition economies Implications for development, United nations, new York and geneva, 2006, p316.

على الرغم من أن التدفق نحو الجزائر وان كان أعلي من التدفق إلى الدول الإفريقية الأخرى من ناحية القيمة فانه يبقي أقل من إمكانيات الجزائر ويبقي غير كافي لتأمين نمو اقتصادي أو للتقليص من البطالة.

3- تطبيق مؤشرات التقييم على حالة الاقتصاد الجزائري

لغرض تقييم أثر هذا الاعتماد الأجنبي على الاقتصاد الجزائري تم اختيار مجموعة من المؤشرات يبحث النوع الأول منها في الدلالات الخاصة باتجاه الاقتصاد المعني وتعزيز قدرته الذاتية في حين النوع الثاني هي المؤشرات التي يعتمدها صندوق النقد الدولي في تقييم قدرة الاقتصاد الممول على خدمة تمويله الخارجي.

1.3 المؤشرات المتعلقة بالبعد التنموي لتوظيف التمويل الخارجي.

1.1.3 مؤشر الادخار المحلي:

يعبر هذا المؤشر عن العلاقة بين أثر تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي على الادخار المحلي فكلما ارتفعت نسبة الادخار المحلي من الناتج المحلي

الإجمالي كلما دل ذلك على أن معدل الادخار المحلي يمكن أن يرتفع في حالة انخفاض أو غياب أعباء التمويل الخارجي وقد عرف هذا المؤشر تطورات مختلفة خلال فترة الدراسة نوضحها من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم(4) تطور الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائر خلال الفترة (1991 –2003).

السنـــوات	نسبة الادخار /إجمالي الناتج المحلي الإجمالي
(1995- 1991)	%30,7
(2000- 1996)	%33,7
(2003- 2001)	%42,2

المصدر: صندوق النقد العربي، المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص51.

من خلال الجدول رقم(4) نلاحظ أن مؤشر الادخار المحلي سجل بعض التحسن خلال هذه الفترة نتيجة الإصلاحات التي قامت بها الحكومة بمساعدة مؤسسات التمويل الدولي ثم حقق ارتفاعا كبيرا مع بداية الألفية الثالثة حيث سجل نسبة 42,2% ثم بلغ نسبة 52% سنة 2005 و55% سنة 2006.

ويمكن إرجاع هذا التحسن إلى مجموعة من الأسباب منها برامج الإصلاحات التي اعتمدتها الحكومة وكذا التحسن الذي عرفته أسعار النفط إضافة إلى عملية التسديد المسبق للمديونية الخارجية والتعاقد على تحويل جزء منها إلى استثمار أجنبي مباشر مما ساعد على تخفيض حجم الأموال المحولة إلى الخارج في صورة خدمات للمديونية مما كان له أثرا ايجابيا على حجم الادخار المحلي.

2.1.3 مؤشر القابلية الاستيرادية:

عرف هذا المؤشر تطورات متباينة خلال فترة الدراسة نظرا لأن القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني مرتبطة بالدرجة الأولى بقطاع النفط باعتباره المورد الأساسي للنقد الأجنبي الذي تحتاجه عملية الاستيراد فقد ارتبط تطور هذا المؤشر بالتغيرات الطارئة على أسعاره وحقق النتائج التي نوضحها من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (5) تطور القدرة الذاتية للاستيراد للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2002).

السنـــوات	1990	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
القدرة الذاتية للاستيراد%	40,8	28,2	32,4	51,6	61,3	84,3	102	58,1	70,2	137,3	122,4	104,2

المصدر: علي بلارو، مشكلة المديونية الخارجية في الجزائر في الفترة (1986-2002)، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2005، ص72.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة هذا المؤشر كانت منخفضة في النصف الأول من عقد التسعينات وهذه النسب المنخفضة تشير إلى أن ما يقارب نصف الاستيرادات كانت تغطي بالتمويل الخارجي ثم بدأ هذا المؤشر يعرف تحسنا في النصف الثاني من العقد ويعود ذلك للإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة خاصة منها (سياسة إلغاء الدعم على السلع المحلية والأجنبيـــة، تحرير التجارة الخارجيـــة، التحكم فـــي الاستيرادات..... الخ)، هذا إضافة إلى انخفاض خدمات الديون بعد القيام بعملية إعادة الجدولة والتحسن في أسعار النفط للسنوات 1996 و1997 على التوالي.

وبحلول الألفية الثالثة عرف هذا المؤشر تطورات جيدة حيث فاق نسبة 100% وذلك لتحسن أسعار النفط والتخلص من المديونية الخارجية والاحتياطي النقدي الهائل الذي أصبحت تتمتع به الجزائر، كل هذه الظروف المريحة أعطت نوعا من الانتعاش للاقتصاد من أبرز مظاهره التحسن الذي طرأ على القدرة الذاتية للاستيراد.

3.1.3 المؤشـــرات الاقتصادية الهيكلية.

أ- المساهمة القطاعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:

منذ الاستقلال وجهت الجزائر اهتمامها إلى قطاع النفط كقطاع رائد لباقي القطاعات الاقتصادية واعتبرته عماد التنمية الاقتصادية فيها وعليه ظل قطاع المحروقات له أهمية معتبرة في الاقتصاد الوطني حيث ظلت تمثل نسبة مساهمته في إيرادات الصادرات ما يقارب نسبة 98% منذ الاستقلال إلى يومنا هذا كما أن له أهمية معتبرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

وظل هذا الاختلال القطاعي الصفة الغالبة على هيكل الاقتصاد الوطني حتى في فترة التحرير رغم تطبيق الإصلاحات الاقتصادية بمساندة المؤسسات المالية الدولية حيث ظل قطاع المحروقات يحتل المرتبة الأولى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ونوضح ذلك من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم(6) التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1997- 2000).

الوحدة: نسبة مئوية.

السنـــوات	1997	1998	1999	2000
المحروقات	30,2	22,7	27,7	39,8
القطاعات الأخرى	**62,8**	**69,2**	**65,3**	**54,00**
- الزراعة	8,7	10,8	10,5	8,00
- الصناعات اليدوية	8,00	9,1	8,4	7,00
-خدمات الإدارات العمومية	12,5	13,7	12,8	10,4

Source: BANQUE d'Alger, rapport 2001, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet, 2002, p83.

من خلال الجدول رقم(6) نلاحظ أنه للفترة (1997-2000) ظل قطاع المحروقات هو المسيطر على تكوين الناتج المحلي الإجمالي بنسب تقارب 40% في حين ظلت نسب مساهمة القطاعات الأخرى محدودة خاصة بالنسبة للقطاع الزراعي الذي لم تتعدى نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي11% وكذا قطاع الصناعات اليدوية التي تراوحت نسبة مساهمتها بين 8 % و9,1% وهو ما يكشف عن تأخر كبير في هذا القطاع.

أما بالنسبة لمطلع الألفية الثالثة فنبين المساهمة القطاعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فيها كما يلي.

جدول رقم(7) المساهمة القطاعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2001- 2006).

الوحدة: نسبة مئوية.

السنـــوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006(*)
المحروقات	33,9	32,5	35,5	37,9	44,7	46,3
باقي القطاعات	**59**	**59,2**	**56,9**	**54,9**	**48,7**	**48,2**
- الزراعة	9,7	9,2	9,8	9,4	7,7	7,7
-الصناعات اليدوية	7,3	7,4	6,7	6,2	5,3	5,1
-البناء وأشغال عمومية	8,4	9,0	8,5	8,3	7,5	8,2
-خدمات خارج الإدارات العمومية	22,5	22,6	21,5	21,1	19,6	18,9
-خدمات الإدارات العمومية	11,01	11	10,5	9,9	8,5	8,3
- ضرائب وحقوق الاستيراد	7,1	8,3	7,7	7,3	6,6	5,9

المصدر: بنك الجزائر.

(*) معناه تقديرات.

استنادا إلى معطيات الجدولين السابقين جدول رقم(6) وجدول رقم(7) يمكن القول أن قطاع المحروقات ظل يحتل المرتبة الأولى في قائمة القطاعات خلال فترة الدراسة بنسب متفاوتة من سنة لأخرى وقد زادت نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي منذ سنة 2004 نظرا للارتفاع الذي حدث في أسعار النفط، في حين أن باقي القطاعات (الزراعة، الصناعات اليدوية، الخدمات) بقيت مساهمتها ضعيفة ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب منها إهمالها من طرف الحكومة مثلا بالنسبة للقطاع الزراعي على الرغم من المساحة الزراعية الهائلة التي تصل إلى حوالي 40 مليون هكتار نجد الجزائر تستورد نسبة كبيرة من احتياجاتها من المواد الغذائية،

هذا الضعف ترجم في تحويل موارد مالية هائلة لتغطية الفجوة الغذائية بدلا من استعمالها في تنمية القطاعات الاقتصادية.

ب- الهيكل السلعي للصادرات:

إن المعاملات التجارية الخارجية تقيس طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والبلدان الأخرى من حيث التبعية أو الاستقلالية لذلك يجب النظر للموضوع من الزاوية المتعلقة بهيكل كل من الصادرات والواردات.

وبحلول عقد التسعينات ورغم برامج الإصلاح التي اعتمدتها الحكومة خلال هذه الفترة من خلال التدابير الضريبية المحفزة على التصدير الواردة في قوانين الاستثمار خاصة قانون 12/93 وكذا القانون الضريبي بالإضافة إلى إحداث القدرة التنافسية للسلع الجزائرية في الأسواق وضمان رواجها والتوجه نحو التحرير ومحاولة القضاء على الاختلالات التي عانى منها الاقتصاد في فترة التخطيط ظل هيكل الصادرات خاضعا لقطاع النفط والغاز فلازال يمثلان المكون الرئيسي لصادرات الجزائر حيث بلغت قيمة هذه الصادرات 8,485 مليار دولار عام 1995 أي ما يعادل نسبة 94,5 % من إجمالي الصادرات ،لكن حصلت كذلك زيادة في قيمة صادرات السلع الأخرى من275 مليون دولار عام 1994 إلى 493 مليون دولار عام 1995 أي بزيادة نسبتها 80 % وتتضمن هذه المجموعة من السلع الحديد والصلب وبعض المواد الكيمياوية وكذا مواد زراعية ومعدات صناعية.[5]

أما المنتوجات الزراعية والمكونة أساسا من مواد غذائية (كالتمر والحمضيات .....اخ) فقد بلغ متوسط أهميتها النسبية إلى إجمالي الصادرات نحو0,5 % خلال الفترة (1980-1994)، أما صادرات السلع المصنعة فقد سجلت نسب غير معتبرة ومتقلبة وهذا يدل على ضعف أداء القطاع الصناعي في الجزائر وعدم تنوع في القاعدة الصناعية بالإضافة إلى

عامل الجودة والمنافسة أما صادرات سلع الاستخراج والتعدين والمشكلة أساسا من النفط ومشتقاته فيلاحظ ارتفاع نسبتها في هيكل الصادرات.[6]

جدول رقم (8) الهيكل السلعي للصادرات للفترة(1992 -2001).

الوحدة : نسبة مئوية.

السنـــوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
المحروقـــات	95,4	94,91	96,85	94,83	95,69	96,4	96,33	96,63	97,27	97,04
الصادرات خارج المحروقات	4,60	5,09	3,15	5,17	4,31	3,6	3,67	3,37	2,73	2,96
المجمـــوع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source: www.finance-Algeria.Org le 08/02/2009.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قطاع المحروقات يبقي مسيطر على هيكل الصادرات بنسب تقارب 97% للفترة (1992- 2001) وقد زادت نسب مساهمته مع حلول الألفية الثالثة حيث أصبح يحقق نسب تفوق 97% وبالمقابل تبقي الصادرات خارج المحروقات تحقق نسب ضعيفة ومتذبذبة من سنة لأخرى فإذا أخذنا الهيكل السلعي للصادرات للسنتين 2007 و2008 نجده تطور على النحو الذي نوضحه من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم (9) الهيكل السلعي للصادرات للسنتين 2008،2007.

الصـــادرات	2007			2008		
	مليون دج	مليون دولار	النسبة%	مليون دج	مليون دولار	النسبة%
مواد غذائية	6136	88	0,15	7657	119	0,15
طاقة	4080358	58831	97,79	5017676	77361	97,56
منتوج خام	11757	169	0,28	21542	334	0,42
منتوجات نصف مصنعة	68843	993	1,65	89308	1384	1,75
سلع وتجهيزات فلاحية	42	1	-	68	1	-
سلع وتجهيزات صناعية	3189	46	0,08	4335	67	0,08
سلع استهلاكية	2405	35	0.06	2084	32	0,04
المجموع	4172730	60163	100	5142670	79298	100

Source: http://www.douanes.dz/rappstat-fichier/rapp08. le 22/05/2010.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع المحروقات حقق نسبة 97,79 % لسنة 2007 وحوالي 97,56 % لسنة 2008 من إجمالي الصادرات في حين ظلت باقي المنتوجات مساهمتها ضعيفة وخاصة المنتوجات الفلاحية وهو ما يعكس بوضوح اختلال الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني.

وعموما يمكن القول أن النتائج المسجلة على مستوى التصدير خارج المحروقات مازالت تضعف هيكل اقتصاد البلاد ومن ثم إمكانية تحقيق أهم التوازنات المالية له، وهذا على مدى طول الفترة محل الدراسة وعليه فان الضعف المسجل في هذا الميدان بالإضافة إلى تعميم استيراد السلع والخدمات تدفعان إلى التساؤل حول حظوظ نجاح الاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة وأن حصيلة الصادرات خارج المحروقات تبقى ضعيفة لم تتجاوز قيمة

0,66 مليار دولار سنة 2004 من مجمل الصادرات المقدر بـــ31,71 مليار دولار لنفس السنة.[7]

وبلغت سقف المليار دولار سنة 2007 في وقت قدرت فيه حصة الشركاء الأجانب من عائدات المحروقات بـــ 3,90 مليار دولار سنة 2007 مقابل 5,29 مليار دولار سنة 2006 وعند مقارنة النتائج يتضح لنا ضعف هذه الصادرات على تغطية التزامات الدولة الخارجية فيما يخص نوع واحد من أنواع التمويل المعتمدة وهي تحويلات أرباح الاستثمارات الأجنبية مما يؤثر سلبا على الاقتصاد.[8]

ج - الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

عرف تطور الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تغيرات مختلفة استنادا إلى التغيرات التي عرفتها أسعار النفط وإستراتيجية التنمية التي اعتمدتها الحكومة وعليه حقق هذا المؤشر نسبة 30% للفترة (1990-1996) مسجلا بذلك فارق 7 نقاط عما حقق في منتصف العقد السابق ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب منها حل المؤسسات العمومية وإتباع نظام الخصخصة إضافة إلى أن معظم هذه المؤسسات كان يحقق نتائج سلبية بسبب سوء التخطيط والبيروقراطية إضافة إلى برامج الإصلاح بكل معطياتها التحريرية منها تحرير الأسعار وتحرير التجارة الخارجية.

جدول رقم (10) نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1991 -2004).

السنـــوات	1995- 1991	2000-1996	2003- 2001	2004
الاستثمار /الناتج المحلي إلا جمالي	%31,1	%24,9	%29,3	%28,8

المصدر: صندوق النقد العربي، المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص 51.

2.3 المؤشرات المتعلقة بتقييم الأداء الاقتصادي.

1.2.3 المؤشرات المالية والنقدية.

أ- الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

تعد فجوة الموازنة العامة من الاختلالات الرئيسية في الاقتصاد الوطني والتي لا يمكن فصلها عن سائر الاختلالات التي يعاني منها مثل الفجوة التمويلية والتضخم .. اخ، ويشير هذا المؤشر إلى وجود عجز في النصف الأول من عقد التسعينات ثم تذبذب في النصف الثاني من العقد ونوضح ذلك من خلال الجدول التالي.

جدول رقم: (11) الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1991-2000).

السنـــوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الميزانية/الناتج المحلي الإجمالي%	5,47-	1,25-	8,7-	1,9-	0,9	4,0	2,9	3,6-	0,3-	9,8

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

من الجدول رقم(11) نلاحظ أن بداية التسعينات عرفت عجزا على مستوى الميزانية العامة قدر بـــ 8,7 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1993، ثم حققت فائضا ابتداء من سنة 1995 لتبلغ قيمة هذا الفائض 2,9 %

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1997 ويرجع ذلك لمحتوى البرنامج المالي والاقتصادي الذي طبقته الجزائر خلال الفترة الممتدة من أفريل 1994 إلى أفريل 1995 والذي يهدف إلى عودة وتيرة النمو إلى الوضعية المناسبة التي تحقق التوازنات الداخلية والخارجية وذلك من خلال تطبيق مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى زيادة حجم الإيرادات وتقليص حجم النفقات مثل التخلص التدريجي من دعم الميزانية لأسعار الاستهلاك والإنتاج الزراعي وكذلك تقليص الإعفاءات من الرسوم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية.

إلا أن العجز عاد من جديد سنتي (1998 و1999) بسبب التدهور الكبير في أسعار المحروقات حيث انخفض سعر البرميل من 19,47 دولار للبرميل سنة 1997 إلى 12,95 دولار سنة 1998 مما أدى إلى تخفيض إيرادات الجباية البترولية بمعدل 28% وأحدث عجزا جديدا بالميزانية العمومية قدره 108,1 مليار دينار سنة 1998 أي ما يقدر بحوالي 3,6 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الوضع يعكس هيمنة الجباية البترولية على الهيكل الضريبي.

ومع مطلع الألفية الثالثة بدأ هذا المؤشر يحقق نتائج ايجابية نتيجة مواتاة الظروف العالمية وتحسن أسعار النفط حيث حقق فائضا قدر بـــ 3,1 % سنة 2001 و6,33 % سنة 2005 ليبلغ هذا الفائض 13,6 % سنة 2006 ثم انخفض إلى 11,8 % سنة 2007.[9]

ب- التضخـــم:

حقق البرنامج الذي نفذته الحكومة منذ سنة 1994 نتائج جيدة في استقرار الوضع الاقتصادي والتحكم في مستوى التضخم حيث شهد انخفاضا متتاليا

منذ سنة 1994 إلى أن بلغ أدنى مستوى له سنة 2000 ونوضح ذلك من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم (12) تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2000).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
النسبة	%9	%26	%28	%16,7	%39	%21	%15	%7	%5,1	%5	%0,3

Source: Banque d'Alger, rapport 2001, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2002, p21.

من الجدول السابق نلاحظ أن أعلى نسبة بلغـــها هذا المؤشر كانت سنة 1994 بـــ 39 % ويرجع ذلك للظروف السائدة آنذاك منها فجوة الموازنة العامة والدعم الكبير الذي منح إلى المؤسسات العامة التي كان العديد منها يعاني من تدهور في أدائها المالي وتراجع في معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية، وأيضا قد تسبب في سياسة التوسع النقدي الانخفاض الحاصل في حصيلة النقد الأجنبي كنتيجة مباشرة للانخفاض في أسعار النفط وصعوبة الحصول على مصادر تمويل خارجية في ظل هذه الظروف المتردية لجأت الحكومة إلى الاعتماد على مصادر محلية غير حقيقية من خلال الإصدار النقدي الجديد، مما دفع بعرض النقد إلى الزيادة بوتيرة عالية تفوق الزيادة التي حدثت في الناتج المحلي الحقيقي وهذا يعني وجود قوة شرائية عائمة في السوق الجزائرية دون أن يقابلها عرض مادي من السلع والخدمات لذا كان التضخم النقدي أحد نتائج السياسة النقدية التوسعية خلال هذه الفترة ،وبعد الانتهاء من تطبيق برامج الإصلاح اتجه هذا المؤشر للانخفاض إلى أن حقق أدنى نسبة سنة 2000 وبقي يحقق نتائج مرضية مع مطلع الألفية الثالثة حيث حقق النتائج المبينة في الجدول أدناه.

جدول رقم(13) تطور معدل التضخم للفترة (2001-2007).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القيمة	%4,23	%1,42	%2,58	%3,56	%1,64	%2,53	%3,5

Source: http://www.andi.dz/fr/?fc=b-declare. Le 08/05/2010.

من خلال الجدول رقم (13) يتبين لنا تحكم السلطات النقدية في حجم التضخم خلال هذه الفترة رغم أنه شهد بعض الارتفاع سنة 2001 وهذا راجع إلى ارتفاع الأجور التي تقرر دفعها في بداية العام وانجاز عمليات الدفع في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ثم عرف بعض الانخفاض سنة 2002 نتيجة تباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية ليعود ويحقق زيادة سنة 2004 بفضل قدرات الادخار المتراكم منذ سنة 2000 ومواصلة التزام الحكومة بتمويل الاستثمار العمومي (الإنعاش الاقتصادي) غير أن أثره تلطف بفضل ارتفاع مدا خيل بعض الفئات الاجتماعية المهنية وكذا انخفاض الحقوق والرسوم على الواردات.

كما حقق ارتفاعا آخر سنة 2007 ويعود سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع منحنى سعر السلع المتداولة في السوق من 0,6 % إلى 3,7 % مابين جوان 2006 وسبتمبر 2007.

وأكد محافظ بنك الجزائر أن ارتفاع أسعار السلع خاصة الغذائية بـــ 2,7 % سنة 2007 أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم إلى أعلى نسبة مسجلة منذ الارتفاع الذي حدث سنة 2004 ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى قلة العرض وكذا المضاربة التي تميز السوق الجزائرية غير المنظمة وغير المقننة.

2.2.3 المؤشـــرات الخارجيـــة.

أ- تغطية الاحتياطيات الدولية للاستيرادات شهريا:

غالبا ما ينعكس وضع ميزان المدفوعات الكلي على الاحتياطيات الدولية فإذا كان ميزان المدفوعات في حالة جيدة سينعكس ذلك في زيادة عدد أشهر تغطية الاحتياطيات الدولية للاستيراد، وقد عرف هذا المؤشر انخفاضا خلال النصف الأول من عقد التسعينات حيث شكلت الاحتياطيات الخارجية في بداية العقد تهديدا كبيرا للاقتصاد فقد انخفضت نسبة تغطية الاحتياطيات الدولية للاستيرادات إلى أقل من شهر وهذا يعكس إلى حد بعيد الوضعية المتدهورة التي كان يمر بها الاقتصاد والناتجة أساسا عن ضغط المديونية الخارجية وتراجع الصادرات في السنوات اللاحقة، إلا أنه بعد عملية إعادة الجدولة للدين الخارجي وابتداء من سنة 1996 عرفت الاحتياطيات الدولية تحسنا غير مسبوق وذلك نظرا للعوامل الخارجية المساعدة.

جدول رقم(14) تغطية الاحتياطيات الدولية للاستيراد شهريا للفترة (1980-2000).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
عـــدد الأشهـــر	0,7	2	1,8	1,9	3	2	4,72	9,4	7,6	4,7	12,3

المصدر: بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف العدد00، 2004، ص204 .

-Banque d'Alger, rapport2001, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2002, p28.

وبحلـــول الألفية الثالثة سجل هذا المؤشـــر معدل تغطية قـــدرت بـــ 12,3 و18,1 شهر للسنتين2000، 2001 على التوالي، أما سنة 2002 فقدر حجم الاحتياطي بـــ 23,10 مليار دولار وارتفع سنة 2003 إلى 32,94 مليار دولار وهذا ناتج عن التطورات التي عرفتها أسواق النفط

العالمية نتيجة تزايد الطلب على هذه المادة الحيوية حيث توالت الارتفاعات في الأسعار مما حقق للجزائر فوائض مالية هائلة تجاوزت110 مليار دولار سنة 2007، حيث قدر متوسط النفط الجزائري بـــ 74,77 دولار للبرميل سنة 2007 مقابل 65,85 دولار للبرميل في 2006.

جدول رقم (15) تغطية الاحتياطيات الدولية للاستيرادات شهريا للفترة (2001-2007).

السنـــوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
تغطية الاحتياطات للواردات بالأشهر	18,1	19,14	24,34	23,72	27,36	36,66	110,18

Source: www.Bank-of-Algeria.dz le 19/01/2009.

عموما يمكن القول أن التحسن الذي طرأ على مستوى احتياطيات الصرف خلال هذه الفترة والتي انعكست بصورة واضحة على معدل تغطية الاحتياطيات للاستيرادات مرجعه تحسن حجم إنتاج البترول الخام ومعدل السعر الدولي له، مما سمح لمعدل تغطية الاحتياطات للاستيرادات أن يحقق قيم مرتفعة تجاوزت 100 % ابتداء من سنة 2007 .

ب - الوضع السنوي للمديونية الخارجية:

بالنسبة للمديونية الخارجية التي لجأت إليها الجزائر ما فتئت تعمل على تزايد التوترات على مستوى التوازنات المالية الخارجية وخصوصا تزداد صعوبة إدارتها عند اقتراب آجال تسديد الدين لأن معظم الجهد الاقتصادي متمثلا بالإيرادات المالية التي تتحصل عليها الدولة تتحول إلى الخارج دون مقابل من السلع والخدمات حيث أصبحت الجزائر تدفع ما يعادل مديونيتها الخارجية كل ثلاث سنوات كخدمات ديون فقط، وعموما عرف تطور حجم الدين الخارجي تطورات مختلفة نوضحها كما يلـــي:

جدول رقم(16) تطور حجم المديونية الخارجية للاقتصاد الجزائري للفترة (1990-1999).

الوحدة : مليار دولار

السنـــوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
حجم الدين	26,7	27	26,1	26,4	29,5	31,6	33,7	31,2	30,5	28,3
خدمة الدين	8,6	9,2	8,8	9,1	4,5	4,2	4,3	4,5	5,2	5,1
خدمة الدين/ الصادرات%	66,7	74,2	76,5	87,5	47,2	38,8	30,7	31,7	47,5	39,2

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مؤتمر تحديات التنمية وتحديث الإدارة في الوطن العربي، طرابلس، 15،17 مارس2000، ص216.

- بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد00، 2004، ص200.

من الجدول رقم (16) نلاحظ أن حجم المديونية بدأ بالتحسن منذ سنة 1994 نتيجة طبيعية لانخفاض ضغط المديونية الخارجية وكذلك تحسن أسعار النفط في السوق الدولية، حيث عرفت خدمة المديونية انخفاضا محسوسا للفترة التي أعقبت عملية إعادة الجدولة ثم عاودت الارتفاع سنة 1998 وذلك لسببين رئيسيين (انخفاض أسعار البترول، ارتفاع أقساط الدين المستحقة الدفع وذلك رغم تراجع أقساط الفائدة عام 1998).

ومع مطلع الألفية الثالثة عرف تطور المديونية الخارجية اتجاها خاصا نوضحه من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم: (17) تطور حجم الدين الخارجي للفترة (2000-2008).

السنـوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
حجم الدين (مليار دولار)	25,3	22,3	22,64	23,35	21,82	17,19	5,7	5,6	4,2
خدمة الدين /الصادرات (%)	21,2	22,2	21,68	17,7	16,6	12	23,23	2,38	1,0
الدين /الناتج المحلي الإجمالي(%)	46,1	41,0	39,7	34,3	25,8	17,5	4,5	4,1	2,5

Source: www.ons.dz. Le12/05/2010.

- CNES, état économique et social de la nation de l Anne 2008, décembre 2009, p2.

من خلال الجدول رقم(17) نلاحظ أن التحسن المسجل على أسعار النفط خلال هذه الفترة برزت آثاره على تطور المديونية الخارجية التي أصبحت في تناقص مستمر، حيث شرعت الحكومة في تسديد ديونها بصورة مسبقة كما اتخذت قرار التوقف عن الاقتراض سنة 2004 والقيام بتسديد التزاماتها وفي هذه الفترة أصبحت التحويلات نحو الخارج تفوق حجم التدفق الجديد للداخل ففي سنة 2006 بلغت حجم التسديدات نحو الخارج 12,87 مليار دولار كما قامت بمبادرة على صعيد آخر في إطار الاتفاق على تحويل جزء من المديونية إلى استثمارات أجنبية مباشرة وفي مجالات مختلفة، وعليه حدث استقرار في حجم المديونية وتناقصت أعبائها التي وصلت إلى نسبة 2,38% من إجمالي الصادرات سنة 2007 و1% سنة 2008 بعدما كانت 87,5 % سنة 1993 كما انخفض حجم المديونية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 4,1% سنة 2007 و2,5 % سنة 2008 بعدما كانت 58 % سنة 1999 وهو ما يعكس الحالة المستقرة التي وصل إليها الاقتصاد بعد طول فترة الأزمة.

ج - التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية:

ترتبط الجزائر بعلاقات اقتصادية وتجارية قوية مع الدول الرأسمالية وكان للجانب التاريخي (الاستعمار) دورا هاما في ترسيخ هذه العلاقة حيث حددت المنطقة الجغرافية للتعاملات التجارية الخارجية حسب الجدول التالي.

جدول رقم(18) التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في الجزائر سنة 1992.

تعامـــلات الصـــادرات	النسبـــة	تعاملات الواردات	النسبـــة
ألمانيا	%16,7	فرنسا	%23,8
ايطاليا	%16,7	اسبانيا	%13,3
الولايات المتحدة الأمريكية	%15,1	ايطاليا	%10,3
فرنسا	%10,1	الولايات المتحدة الأمريكية	%9,3

Source: The world economic fact book, 1994, euro monitor, great Britain, London, p53.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الدول الأوربية تتصدر قائمة الدول المتعاملة مع الجزائر فعلى مستوى الواردات نجد فرنسا تستحوذ على نسبة 23,8% من واردات الجزائر وألمانيا و ايطاليا على16,7 % من الصادرات وظلت هذه الدول تحافظ على مكانتها كأهم شريك تجاري للجزائر.

فبحلول الألفية الثالثة تبقي هذه المجموعة الدولية أهم شريك تجاري للجزائر بتوزيع حصص التعامل فيما بينها بنسب مختلفة فخلال سنة 2004 بلغت حجم التعاملات على مستوى الصادرات ما قيمته 2,83 مليار دولار لصالح ايطاليا و2,31 مليار دولار لصالح (و،م،أ) وفرنسا بـــ 1,61 مليار دولار واسبانيا بـــ 1,60 مليار دولار.

جدول رقم (19) توزيع التجارة الخارجية الجزائرية فيما يخص الواردات للسنتين 2007، 2008.

السنوات / البلـــدان	2007		2008	
	القيمة مليون دولار	النسبة%	القيمة مليون دولار	النسبة%
الاتحاد الأوربي	14427	52,21	20985	53,15
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	5363	19,41	7246	18,35
دول أوربية أخرى	715	2,59	659	1,67
أمريكا الجنوبية	1672	6,05	2179	5,52
آسيـــا	4318	15,63	6916	17,52
دول عربية خارج اتحاد المغرب العربي	621	2,25	705	1,79
دول اتحـــاد المغرب العربي	284	1,03	394	1,00
دول افريقية	231	0,84	395	1,00
الإجمالي	27631	100	39479	100

Source: http://www.douanes.dz/rappstat-fichier/rapp 08. le 22/05/2010.

جدول رقم (20) توزيع التجارة الخارجية فيما يخص الصادرات للسنتين 2008،2007.

السنـــوات / البلـــدان	2007		2008	
	القيمة مليون دولار	النسبة%	القيمة مليون دولار	النسبة%
الاتحاد الأوربي	26833	44,6	41268	52,04
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خارج الاتحاد الأوربي	25387	42,2	18608	36,08
دول أوربية أخـــرى	7	0,01	10	0,01
أمريكا الجنوبية	2596	4,31	2874	3,62
آسيا	4004	6,66	3764	4,75
دول المحيط	55	0,09	-	-
دول عربية خارج اتحاد المغرب العربي	479	0,80	793	1,00
دول اتحاد المغرب العربي	760	1,26	1616	2,04
دول افريقية	42	0,07	365	0,46
الإجمالي	60163	100	79298	100

Source : www.douanes.dz/rappstat- fishier/rapp08. Le22/05/2010.

وعموما يمكن القول أن تعاملات التجارة الخارجية الجزائرية منحصرة في منطقة جغرافية محدودة رغم حركة التحرير التي شهد تها هذه الأخيرة، حيث ظل الاتحاد الأوربي يحتل مكان الصدارة في التعاملات التجارية الجزائرية سواء من حيث الصادرات أو الواردات وعلى رأس هذه الدول فرنسا.

د- نسبة الاحتياطيات الدولية إلى إجمالي الديون:

يعكس هذا المؤشر بصفة أساسية مدى قدرة الاقتصاد على مواجهة التزاماته الخارجية اعتمادا على احتياطاته الذاتية وقد شهد هذا المؤشر بدوره تطورات مختلفة ارتبطت ارتباطا وثيقا بالتغيرات التي عرفتها أسعار النفط وكذا حجم الديون الخارجية، حيث عرف تدهورا خلال النصف الأول من عقد

التسعينات وابتداءا من سنة 1996 بدأ يتجه نحو الارتفاع حيث سجل نسبة 13% ويعود ذلك إلى عملية إعادة الجدولة التي قامت بها الحكومة و ما نجم عنها من تأجيل لخدمات الدين إضافة إلى ارتفاع حجم الاحتياطي القانوني إلى 4,4 مليار دولار واستمر التحسن سنة 1997 حيث أصبح حجم الاحتياطي يقارب ربع الديون الخارجية المعتمد عليها لكن بانخفاض أسعار البترول سنة 1998 و1999 نلاحظ عودة هذا المؤشر إلى الانخفاض من جديد محققا النسب 22,29 % و15,54 % على التوالي.

ومع مطلع الألفية الثالثة عاد للارتفاع من جديد حيث سجل نسبة 47,05% سنة 2000 نتيجة التحسن الذي عرفه هذا العقد على مستوى أسعار المحروقات مما حقق للدولة فوائض مالية هائلة جعلتها تحقق هدف تسديد المديونية وتكون رصيد هائل من الاحتياطيات مما زاد من انتعاش هذا المؤشر حيث بلغت نسبة تغطية الاحتياطيات للديون نسبة 197% سنة 2004 وهي سنة إعلان التوقف عن الاستدانة وقفزت هذه النسبة إلى 1967% سنة 2007.

وهو ما يعكس القدرة الهائلة التي يمتلكها الاقتصاد الجزائري في مواجهة التزاماته الخارجية مما يخلق له راحة بعد فترة طويلة من التقلبات والعجز، لكن رغم هذه النتائج المحققة والتي توحي بنوع من الارتياح إلا أنه يجب الحذر لأن سبب تحقيق هذه الفوائض خارجي وكذلك مصدر القضاء على المديونية خارجي وكلاهما مرتبط بالتطورات العالمية لأسعار النفط وعليه لا يمكن التفاؤل كثيرا عند النظر إلى هذا المؤشر.

الخاتمـــة:

إن متطلبات التنمية السريعة دفعت الجزائر إلى الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي وفي ظل تذبذب أسعار النفط باعتباره المصدر الأساسي في الحصول على العملة الصعبة ظهرت الحاجة إلى استقدام المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية ومن ثم بدأت ديونها في التراكم وفي ظل هذه الصعوبات المالية ظهرت ضرورة التعديل والانتقال إلى اقتصاد السوق وقبول برامج التكييف الهيكلي وفتح المجال للاستثمارات الخاصة للمساهمة في عملية النمو الاقتصادي وإعطاء الأهمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بوضع مجموعة من الامتيازات الجبائية والضمانات الممنوحة للمستثمرين.

ولغرض معرفة مدى جدوى التمويلات الخارجية التي اعتمدتها الجزائر ارتأينا تقييم أداء هذا التمويل من خلال قياس أثر الاعتماد عليه على الاقتصاد الوطني استنادا إلى مؤشرات اقتصادية مختارة وقد توصلنا بهذا الصدد إلى مجموعة من الاستنتاجات نبينها كما يلي.

فبقدر تعلق الأمر بالمؤشرات الدالة على البعد التنموي لتوظيف التمويل الخارجي يتضح أن النتائج كانت متباينة فهناك تطور في مؤشر مقابل تدهور بمؤشر آخر وهذا يعكس بطء عملية التحول والتغيير في هيكل الاقتصاد الوطني من اقتصاد يعتمد على القطاع ألاستخراجي إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الصناعي كما يعكس عدم تحقيق الاستقلالية أو الاستفادة من الاعتماد على مصادر خارجية بل العكس ساهم هذا الاعتماد في زيادة التبعية للجهات المقرضة.

أما فيما يتعلق بنتائج مؤشرات التقييم المستندة إلى أنماط التقييم التي يتبعها صندوق النقد الدولي أظهرت انضباطا وإحكاما أكبر خاصة في بداية الألفية الثالثة وهذه النتيجة تعزى في جزء كبير منها إلى التحسن الذي عرفته أسعار

النفط وهو ما خلق نوع من الاستقرار والراحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي لكن هذا ليس معناه أن الوضعية الاقتصادية للدولة تحسنت لأن سبب الاستقرار خارجي فإذا كانت الجزائر قد استفادت من ارتفاع أسعار المحروقات لتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي فإنها لا تزال تتأثر بضربات جراء تقلبات أسعار صرف الدولار مقابل اليورو في ظل التبعية لأسعار النفط.

الهوامـــش:

[1]-د.عبد العزيز عجيمية، د. صبحي تادريس قريصة، د. مدحت العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص121.

[2]– سامي عفيفي حامد، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000، ص271.

[3] PAUL KRUGMAN. MAURICE OBST FLED, Economie international,boc universite 3eme edition,2001,p767.

[4] AUERBACHAND and KOTLIKOFF, macro economic and integrated approach international,Thomson publishing,1995,p192,193.

[5]–المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،مناخ الاستثمار في الدول العربية،1995، ص113.

[6]– علاوة نواري، أثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد،جامعة حلوان، مصر، 2008/2007، ص123.

[7]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، الدورة العادية 25، ديسمبر2004، ص23.

[8]- www.xinhuanet.com le 05/03/2008

[9]– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2007، ص31.

المراجـــع باللغة العربية:

1) د. عبد العزيز عجيمية، د. صبحي تادريس قريصة، د. مدحت العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.

2) سامي عفيفي حامد، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000.

3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 1995.

4) رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص.70

5) المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مؤتمر تحديات التنمية وتحديث الإدارة في الوطن العربي، طرابلس،17،15 مارس 2000.

6) علاوة نواري، أثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد، جامعة حلوان، مصر، 2007/.2008

7) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2007.
8) صندوق النقد العربي، المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2005.
9) علي بلارو، مشكلة المديونية الخارجية في الجزائر في الفترة (1986_2002) بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2005.

المراجع باللغة الأجنبية:

1) BANQUE D'ALGER, rapport 2001 evolution économique et monétaire en Algérie,2002.

2) BANQUE D'ALGER, bulletin statistique trimestriel n=1 September 2007.

3)PAUL KRUGMAN. MAURICE OBST FLED, Economie international, boc universite 3eme edition,2001.

4)AUERBACHAND and KOTLIKOFF,macro economic and integrated appr oach international,Thomson p blishing,1995.

5) Media Bank, évolution de la dette extérieure de lalgerie1999-2000.

6) CNES, état économique et social de la nation de l'année 2008, décembre 2009.

7) BANQUE D'ALGER, rapport 2007, évolution économique et monétaire en Algérie, 2007.

8) UNCTAD, world investment repport 2006, FDI from developing and transition economies implications for development, united nation, new York and genva,2006.

9)- www.xinhuanet.com le 05/03/2008.
10)www.193-194-78.233/ma_ar/stories.php? stary_06/20/03 1952553_27k. Le 15/06/2008.

11) http:// www.douanes.dz/rappstat-fichier/rapp08. Le 22/05/2010.

12) http://www.andi.dz/fr/?fcb_declare le 08/05/2010.

13) www.finance.algeria.org le 08/02/2009.